كل من رئيس الوزراء ووزير الدفاع.

ان طبيعة المجتمع الاستيطاني، والنزعة العداونية التي قام عليها الكيان الصهيوني، جعلتا من مسألتي الحرب والسلام أهم المسائل التي تضطلع بها سلطة الدولة في هذا الكيان. وقد اضفت هذه الخاصية على المؤسسة العسكرية هيبة ونفوذاً. والمشاكل والعلاقات والتفاعلات التي تنجم عن هذه الطبيعة، لا يتم الاضطلاع بها داخل مؤسسات معنية، كالكنيست أو الحكومة، الا من الناحية الشكلية فقط، بينما يتمترس العسكريون (ومؤسستهم الاخطبوطية من خلفهم) مكوّنين أهم القوى التي تتصدى لكل ممارسات السياسة الاسرائيلية، داخلياً وخارجياً.

داخلياً؛ يلاحظ، على سبيل المثال، ان قراراً بالتعبئة العامة، استعداداً لمغامرة عسكرية عدوانية، أو لتصد عربي معين، هو من القرارات التي يتصدى لها العسكريون، ويترك ظلاله على كل جوانب الحياة في اسرائيل. كما ان تضخم الموازنة العسكرية، والتي يتم تقريرها دون رقابة معقولة من الكنيست، هو من الامور التي تقف خلف العجز المستمر في موازنة الدولة والمشكلات الاقتصادية المزمنة. وفي الوقت الذي بلغت نسبة التضخم في اسرائيل ٤٠٠ بالمئة[٤٤]، كانت الموازنة العسكرية، في العام ١٩٨٤، تقتطع نحو ٥٠ بالمئة من الموازنة العامة، كما سبق الذكر. وعلى اي حال، فان المشكلات الاقتصادية في اسرائيل هي أكبر من ان تعزى الى المشكلات الاقتصادية المعتادة؛ انها من صميم اقتصاديات الحرب في اسرائيل[٤٥].

خارجياً؛ غني عن الاسهاب الاثر الذي تتركه مكونات السلوك العداوني للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية، والمتمثلة، باختصار، في حالة الحرب الدائمة مع المحيط العربي بعامة، والشعب الفلسطيني بخاصة. ذلك ان تفكير العسكريين الاسرائيليين ورؤاهم هي من اهم محددات الصراع في المنطقة العربية؛ ومن ثم، فانها من اهم محددات عدم استقرار الكيان الصهيوني فيها. واذا تجنبنا الخوض في هذا الجانب، يمكن القول ان المؤسسة العسكرية، وبسبب تضخمها، وتضخم مجمعها الصناعي بصفة خاصة، تلعب دوراً بالغ الاهمية في تحديد العلاقات الخارجية لأسرائيل، وخصوصاً من خلال محاولتها كسر العزلة الدبلوماسية، وفتح الاسواق للمنتجات الحربية. وقد حقق هذا التوجه نجاحاً ملحوظاً في فتح آفاق لعلاقات تعاون مع دول كثيرة، بما في ذلك دول ذات علاقات صداقة تقليدية مع العرب، كالصين[٤٦]. واذ تقوم المؤسسة العسكرية الاسرائيلية بهذا التوجه، لا يهمها طبيعة الجهة التي تصدر اليها السلاح، أو الاهداف التي يوجه اليها. فالمبالغ التي توفرها مبيعات الاسلحة تشكل حقنة لا غنى عنها، تقريباً، للاقتصاد الاسرائيلي[٤٧]. ولذلك، كثيراً ما موّلت اسرائيل بالاسلحة بعض الدوائر سيئة السمعة (وبخاصة في اميركا اللاتينية)، فضلاً عن تعاونها العسكري المعروف مع قرينها في جنوب افريقيا[٤٨]. وبحكم هذا الواقع، يبرز السؤال عن موقع العسكريين من الحكم والنظام السياسي. فطالما ان لمؤسستهم مثل هذا الوجود في المجتمع، ما الذي يحول دون تحكمهم المباشر في النظام السياسي (مثلما يحدث في الكثير من دول العالم الثالث)؟ ان الاجابة عن هذا السؤال تنطلق من خصوصية نظام الحكم ومن طبيعة المجتمع الاستيطاني الصهيوني ـ النظام الاسرائيلي ذي السمات التي تخرجه من اطار تصنيفات النظم السياسية في مختلف الدول، سواء أديمقراطية كانت أم اشتراكية أم نامية، كما ذكرنا آنفاً. كما ان طبيعة المجتمع الاستيطاني، ومحورية عنصر الامن، والحياة في محيط عدائي بالضرورة (المنطقة العربية)، هي من الامور التي تجعل من هذا الكيان غير قابل لاحتمال ترف الانقلابات العسكرية أو نزوات بعض العسكريين وشهوتهم الى السلطة المطلقة؛ أو بعبارة أخرى لأحد الباحثين: «ان هذا الكيان (الدولة) يشكل حرماً معنوياً لا تصل اليه أطماع